

دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في الحساب الجاري للعربية السعودية خلال الفترة (1995-2014)

د. سعيد وصاف
جامعة الملك فيصل-المملكة العربية السعودية

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في الحساب الجاري للعربية السعودية باستخدام بيانات سنوية عن 11 متغير مستقل خلال الفترة 1995-2014، تلخصت مشكلة البحث في تحليل تطور الحساب الجاري لنفس الفترة في ظل الخصائص الرئيسية للاقتصاد السعودي والعوامل المحددة للحساب الجاري.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين رصيد الحساب الجاري من جهة، وإجمالي الواردات السلعية ومتوسط دخل الفرد من جهة أخرى، في حين نسجل وجود علاقة طردية بين رصيد الحساب الجاري، وباقي المتغيرات المستقلة الأخرى. أما بالنسبة لمدى معنوية النموذج ككل فتفيد نتائج الدراسة إلى وجود معنوية للنموذج تدل على ملاءمة نموذج الدراسة للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

الكلمات المفتاحية:

ميزان المدفوعات، الحساب الجاري، العربية السعودية، الناتج المحلي الاجمالي، المتغيرات الكلية، الانحدار الخطي المتعددة

Abstract:

This study aims to determine the impact of macro-economic variables on Saudi Arabia's current account during the period 1995-2014, by using annual data of 11 independent variables. We tried to explore and analyze the evolution of the current account for the period 1995-2014 in light of the main characteristics of the Saudi economy as well as the determinants of the current account.

The results demonstrate an inverse relationship with a significant effect between the current account on one hand, and goods imports and average per capita income on the other hand; the results also show a positive relationship between the current account and the rest of other independent variables. The model is relevant as it is significant.

Key words :

The balance of payments, current account, Saudi Arabia, gross domestic product, macroeconomic variables, Multiple linear regression.

مقدمة:

بعد أزمة الكساد العظيم لسنة 1929م وما تلاها من طروحات ونظريات أبرزها ما طرحه الاقتصادي جون ماينارد كينز، في كتابه الشهير النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقد، والذي ركز فيه على دور القطاعين العام والخاص في الاقتصاد أي الاقتصاد المختلط ، والذي يختلف

فيه مع السوق الحر (عدم تدخل الدولة)، معنى ذلك انه مع تدخل الدولة في بعض المجالات، كتشجيع الاستثمار...، كما يعتبر كينز السياسة المالية فعالة، والسياسة النقدية غير فعالة. تشير تقارير المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي) عن التنمية في العالم أن رصيد موازين مدفوعات بما في ذلك رصيد الحساب الجاري لمجموعة الدول النامية خلال ثمانينات وتسعينات القرن الماضي (القرن العشرين) قد شهد اتجاها متزايدا للعجز، نتيجة للاضطرابات النقدية التي شهدتها تلك الفترة بسبب تبني الدول النامية لبرامج تنمية طموحة بالنظر إلى مواردها المحدودة المتاحة لتمويل تلك البرامج، فضلا عن الأزمات المالية التي واجهت الدول النامية في منتصف الثمانينات وأوائل التسعينات مما دفع هذه الدول إلى الضغط على الواردات، وممارسة الضغط المستمر على سعر صرف العملة الوطنية، وهو ما أدى إلى تراجع ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في دعم جهود التنمية في تلك الفترة توصلت دراسات أجريت على موازين مدفوعات أربع دول خليجية (الكويت، عمان، السعودية، الامارات) خلال فترة (1970-2001)، إلى ضرورة اعتماد هذه البلدان لبرامج تصحيحية بهدف تحقيق استقرار ميزان مدفوعاتها ضد تقلبات أسعار النفط¹. وهو ما تشهده العديد من البلدان المصدرة للنفط بعد انهيار أسعار البترول منذ سنة 2014م-أي بعد فترة الدراسة-.

يعد رصيد الحساب الجاري لأي بلد انعكاسا حقيقيا لتوجهات البلد اتجاه العالم الخارجي، والعربية السعودية كباقي دول العالم يعد رصيد الحساب الجاري فيها من الحسابات الجديرة بالاهتمام، كما يعتبر الحساب الوحيدة من ضمن باقي حسابات ميزان المدفوعات الذي تميز رصيده بحالة الفائض لفترة طويلة، حيث استفادت المملكة من ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة محل الدراسة (1995-2014).

مشكلة الدراسة:

عرف رصيد الحساب الجاري السعودي خلال فترة (1995-2014)، حالة فائض بسبب ارتفاع أسعار النفط، ويبدو ذلك جليا بالنظر للميزان التجاري للسلع وما حققه طوال نفس الفترة، بحكم أن 90% من إجمالي الصادرات السلعية تتعلق بالصادرات النفطية، وبمقابل ذلك نلاحظ تراجع رصيد الحساب الجاري مع انخفاض أسعار البترول، بالرغم أن الحساب الجاري يتشكل من بنود أخرى من غير الميزان التجاري للسلع، وهي الخدمات بمختلف أنواعها، والتحويلات من جانب واحد، ودخل الاستثمار.

تبعاً لما سبق تتبلور الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة من خلال التساؤل الجوهرى التالي:
ما أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في رصيد الحساب الجاري للعربية السعودية خلال الفترة (1995-2014).

هدف الدراسة:

■ معرفة العوامل المؤثرة في رصيد الحساب الجاري للعربية السعودية خلا الفترة (2005-2014)، وهي فترة اشتملت على مرحلتين مرحلة ما قبل انضمام المملكة للمنظمة العالمية للتجارة، ومرحلة ما بعد الانضمام الذي تم في (2005/11/11)، إضافة للتعديلات التي أجريت على مناخ الاستثمار في المملكة بصور نظام الاستثمار الأجنبي الجديد، والذي

¹ Mohamad Ramadhan, Marawa Al-Musallam, Analysis Of the GCC Balances Of Payments Performance, Kuwait Economic Journal, No. XVIII, Ninth year, 2005.

- أحتوى جملة من المزايا وفقا لما ورد في اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي، وهي كلها عوامل تؤثر بشكل أو بآخر على رصيد الحساب الجاري.
- تناول العوامل المؤثرة على رصيد الحساب الجاري في المدى الطويل (1995-2014)، بخلاف الدراسات السابقة التي كانت تفترض ثبات أسعار الصرف في الأجل القصير.
 - تحديد أكثر المتغيرات والعوامل تأثيرا في رصيد الحساب الجاري للعربية السعودية خلال الفترة (1995-2014).

أهمية الدراسة:

- ترجع أهمية الدراسة إلى جملة من الاعتبارات، منها:
- اهتمام واضعي السياسة الاقتصادية العامة والاقتصاديين في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بموضوع الحساب الجاري كأحد الحسابات الهامة في ظل تنامي عجوزات هذا الحساب في العديد من دول العالم.
 - يعد الحساب الجاري أهم حسابات ميزان المدفوعات السعودي، لذا يحتاج إلى مزيد من الدراسة والتحليل لمعرفة طبيعة هذا الحساب والعوامل المؤثرة فيه.
 - معرفة مركز المملكة العربية السعودية في المبادلات الدولية التي يعد الحساب الجاري أهم حساب يمكن أن يعبر عن ذلك نظرا لاحتوائه على حسابات تخص المبادلات الدولية (الميزان التجاري للسلع، والميزان التجاري للخدمات، وحساب الدخل، إضافة لحساب التحويلات من جانب واحد).
 - معرفة المتغيرات المؤثرة على رصيد الحساب الجاري، وهل هي متغيرات اقتصادية أم متغيرات مالية أم متغيرات نقدية، وما طبيعة علاقة الحساب الجاري بباقي المتغيرات الأخرى، هل هي طردية أم عكسية.

وعليه نستعرض هذه الدراسة من خلال محورين أساسيين:

- **المحور الأول:** الإطار النظري والدراسات السابقة،

- **المحور الثاني:** تحليل العوامل المؤثرة على الحساب الجاري في للعربية السعودية خلال الفترة (1995-2014).

أولا: الإطار النظري والدراسات السابقة: نتطرق لهذا العنصر وفق ما يلي:

1- **مفاهيم ذات الصلة بموضوع الدراسة:** نستعرض عدد من المفاهيم ذات الصلة بالموضوع وفق مايلي:

- **تعريف صندوق النقد الدولي لميزان المدفوعات:**

يعرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات بأنه بيان احصائي يلخص المعاملات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية محددة².

- **تعريف إسماعيل ولد الخليفة لميزان المدفوعات:**

يعرف ميزان المدفوعات بأنه حالة محاسبية يتم فيه تسجيل جميع العمليات التي تجري خلال الفترة عادة ما تكون سنة بين الاعوان الاقتصاديين المقيمين والاعوان الاقتصاديين غير المقيمين³.

² صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، واشنطن 2009، ص7.

- **تعريف استدامة الحساب الجاري:**
تعرف استدامة الحساب الجاري بإمكانية استمرار السياسات الاقتصادية الحالية بشكل لا يستلزم الحاجة إلى تحولات جذرية في هذه السياسات أو بدون أن يؤدي إلى حدوث أزمة⁴.
- **الناتج المحلي الإجمالي:**
يعبر عن قيمة جميع المخرجات التي انتجت في بلد ما خلال سنة معينة وفق سعر السوق⁵.
- **معدل النمو الاقتصادي:**
هو الزيادة في مجمل مخرجات الدولة خلال فترة زمنية معينة، ويقاس غالبا بمعدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي⁶.
- **معدل التضخم:**
يعبر عن النسبة المئوية للارتفاع السنوي في المستوى العام لأسعار⁷.
- **الموازنة العامة:**
بيان تقديري لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مستقبلية تقاس عادة بسنة، وتتطلب إجازة السلطة التشريعية، وتعد من أدوات السياسة المالية، تعمل على تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للحكومة⁸.
- **درجة الانفتاح الخارجي:**
تقاس درجة الانفتاح الخارجي أو درجة الانكشاف الخارجي بإجمالي صادرات وواردات البلد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
- **السيولة⁹:**
يقصد بالسيولة قابلية الأصل للتحويل إلى أصول سائلة لمواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليا أو خلال فترة قصيرة، وتتكون السيولة من جزئيين:
سيولة حاضرة: وتشمل النقود بالعملة المحلية والأجنبية، والودائع لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى، إضافة للشيكات تحت التحصيل.
السيولة شبه النقدية: وتشمل الأصول التي يمكن تصفيتها (بيعا أو رهنا)، كأذونات الخزنة والكمبيالات المخصصة، والأوراق المالية القصيرة الأجل.
- **2- مكونات ميزان المدفوعات:**
يتكون ميزان المدفوعات وفق لتصنيف صندوق النقد الدولي من الحسابات الرئيسية التالية:
O الحساب الجاري.
O الحساب الرأسمالي والمالي.

³ Ismail Ould Klalef, La Balance Des Paiements, Law Journal, XXIX Volume, Maroc, Mars 2015, p107.

⁴ سلطة النقد الفلسطينية، تقرير استدامة الحساب الجاري، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله، فلسطين، تموز 2015، ص 01

⁵ بول آ. سامويلسون، وآخرون، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة أسامه الدباغ، الاقتصاد، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة عشر، عمان، الأردن، 2006، ص 777.

⁶ المرجع السابق، ص 774.

⁷ المرجع السابق، ص 779.

⁸ محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2015، ص 141.

⁹ قريشي محمد الجموعي، أهمية السيولة النقدية وأهمية القطاع المصرفي للاقتصاد، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد التاسع، سنة 2011، ص 265.

أ- الحساب الجاري:

يشتمل الحساب الجاري على كافة المعاملات (عدا المعاملات المدرجة في البنود المالية) التي تتضمن قيما اقتصادية وتقع بين جهات مقبمة وجهات أخرى غير مقبمة، كما يشمل كذلك القيود الموازنة للقيم الاقتصادية الجارية المقدمة أو المستلمة دون مقابل¹⁰. وباختصار يتكون الحساب الجاري من الحسابات الفرعية التالية:

- الميزان التجاري للسلع (صادرات وواردات السلع).
- الميزان التجاري للخدمات (صادرات وواردات الخدمات).
- حساب التحويلات من جانب واحد (يشمل الهبات، التبرعات، الإعانات والتعويضات، وتحويلات المهاجرين والعاملين في الخارج إلى ذويهم (قد تكون تحويلات حكومية، أو تحويلات خاصة)).
- حساب دخل الاستثمار، ويشمل عوائد الاستثمارات الوطنية بالخارج والاستثمارات الأجنبية بالداخل.

ب- الحساب الرأسمالي والمالي:

يتضمن الحساب الرأسمالي والمالي عنصرين رئيسيين هما الحساب الرأسمالي والحساب المالي وهما متوفقان مع ذات الحسابين في نظام الحسابات القومية، وفي هذين الحسابين تعتبر الاستحقاقات على غير المقيمين أصولاً، وتعتبر الالتزامات إزاء غير المقيمين خصوماً، ويستبعد من الحساب الرأسمالي والمالي جميع تغيرات التقييم وغيرها من التغيرات التي تلحق بالأصول والخصوم الأجنبية دون أن يرجع التغيير إلى حدوث معاملات، وتدرج هذه التغييرات بدلا من ذلك في وضع الاستثمار الدولي¹¹.

3- الدراسات السابقة: نتطرق في هذا البحث لعدد من الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة، وفق مايلي:

- **دراسة عبد الرحمن يس الدرديري وخالد حسن البيلي (2012)**¹²، هدفت التعرف على أثر حساب العمليات غير المنظورة (صافي حساب الخدمات والدخل والتحويلات) على الحساب الجاري وكذلك على الموقف الكلي لميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة (2000-2009)، وقد توصلت الدراسة إلى أن حساب العمليات غير المنظورة يؤثر على الحساب الجاري ومن ثم على الموقف الكلي لميزان المدفوعات.
- **دراسة فريد بشير طاهر (2001)**¹³، تناولت محددات الادخار الخاص في المملكة العربية السعودية باعتباره من أهم العوامل التي يمكن أن تسهم في معالجة عجز الحساب الجاري، وخلصت الدراسة أن للإنفاق الحكومي على الاستثمار أثر إيجابي على الادخار الخاص، وأن لكل من فائض الموازنة ووفرة قروض المستهلكين وتحويلات غير السعوديين إلى الخارج أثر سلبي على الادخار الخاص.

¹⁰ صندوق النقد العربي، نشرية الإحصائيات الاقتصادية لدول العربية، 2015م، ص 309.

¹¹ المرجع السابق، ص 312.

¹² جعفر عبد الرحمن يس الدرديري وخالد حسن البيلي، أثر حساب العمليات غير المنظورة على الحساب الجاري والموقف الكلي لميزان المدفوعات: دراسة حالة السودان خلال الفترة (2000-2009)، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد 13، العدد 13، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2012، ص 70-88.

¹³ فريد بشير طاهر، محددات الادخار الخاص في المملكة العربية السعودية، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل (العلوم الإنسانية والإدارية)، المجلد الثاني، العدد الأول، ذو الحجة 1421 هـ (مارس 2001م)، ص 173-196.

- **دراسة حازم علي مرashedه (1999)¹⁴**، سعت إلى تحقيق جملة من الأهداف، من أهمها المنهج المالي في تحليل ميزان المدفوعات، والذي يؤكد وجود علاقة طردية بين كل من رصيد الموازنة العامة للدولة والميزان التجاري للسلع والخدمات، بحيث يؤدي تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري، كما هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تطور ميزان المدفوعات في الأردن.
- **دراسة دائرة الأبحاث والسياسات النقدية لسلطة النقد الفلسطينية (2015)¹⁵**، هدفت إلى التعرف على مدى استدامة الحساب الجاري والعوامل المؤثرة فيه في الاقتصاد الفلسطيني من خلال تحليل الحساب الجاري الفلسطيني باستخدام عدة مؤشرات بعضها مرتبط بميزان المدفوعات، والبعض الآخر متعلق بمؤشرات الاقتصاد الكلي، إضافة لمؤشرات تخص المالية العامة للدولة خلال الفترة (2011-2015).
- **دراسة حمد بن عبد العزيز التويجري (2000)¹⁶**، هدفت إلى تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري في المملكة العربية السعودية، حيث تم استخدام منهج تحليل العلاقة السببية المقترح من جرانجر، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية متبادلة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري في الاجلين القصير والطويل، وهذا يعني أن السياسات الاقتصادية التي تستخدمها الدولة لمعالجة العجز في أحد الحسابين ستؤثر ايجابا في تخفيض العجز في الحساب الأخرى.
- **دراسة نزار تيسير دنديس (2001)¹⁷**، هدفت إلى اختبار فعالية برنامج التصحيح الاقتصادي (1992-1998) في تفسير التحسن الملحوظ الذي شهده الحساب الجاري الأردني والذي تحول من عجز نسبته 16.3% من الناتج المحلي الإجمالي في العام الأول للبرنامج إلى فائض في سنتيه الأخيرتين، وقد تم اختبار ذلك من خلال تحليل مكونات الحساب الجاري خلال فترة التصحيح من جهة أخرى، بالإضافة إلى استخدام النموذج القياسي في اختبار معنوية أدوات وسياسات التصحيح المستخدمة في إحداث تلك التغيرات في الحساب الجاري خلال فترة التصحيح.
- **دراسة سعيد محمود الطراونه (2007)¹⁸**، هدفت إلى تحديد اتجاه العلاقة السببية – إن وجدت- بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري، وباستخدام بيانات للفترة 1970-2005، تم تطبيق عدة اختبارات كشفت عن وجود علاقة سببية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري، وخلصت الدراسة إلى أنه يمكن استخدام تخفيض عجز الموازنة العامة كوسيلة لتخفيض عجز الميزان التجاري مع الأخذ بعين

¹⁴ حازم علي مرashedه، المنهج المالي في تحليل ميزان المدفوعات: حالة الأردن (1976-1996)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، سنة 1999، ص 1-137.

¹⁵ سلطة النقد الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص 1-18.

¹⁶ حمد بن عبد العزيز التويجري، العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، المجلد 14، العدد الأول، 2000، ص 41-52.

¹⁷ نزار تيسير دنديس، أثر التصحيح الاقتصادي على الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الأردني خلال فترة (1988-1992)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، 2001، ص 1-98.

¹⁸ سعيد محمود الطراونه، العلاقة السببية بي عجز الموازنة العامة والميزان التجاري في الأردن: 1970-2005، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، المجلد 8، العدد 4، أكتوبر 2007، ص 33-52.

الاعتبار ضرورة أن يسبق تبني هذه السياسة استراتيجية تهدف إلى تطوير وتنويع القاعدة الإنتاجية نظرا لاعتماد الأردن بشكل كبير على الاستيراد.

- **دراسة عادل محمد أحمد المهدي (2000)¹⁹**، اشتملت على تقدير أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على رصيد الحساب الجاري في مجموعة من الدول العربية المختارة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين المتغيرات الاقتصادية المختارة ورصيد الحساب الجاري بنسب مختلفة.
- **دراسة طه يونس حمادي (2008)²⁰**، هدفت إلى تقدير وتحليل أثر المحددات الداخلية والخارجية للحسابات الجارية لدول الجوار الجغرافي للعراق، وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مهمة تبين أن المحددات الداخلية أكثر معنوية من المحددات الخارجية في تأثيرها في الحسابات الجارية.
- **دراسة الطاهرة السيد محمد حمية (2008)²¹**، هدفت إلى التعرف على محددات عجز الحساب الجاري في مصر باستخدام نموذج شامل وديناميكي من معادلة واحدة يعتمد على الربط بين المنهج الزمني للحساب الجاري والمتغيرات الاقتصادية الكلية وبعض المتغيرات الهيكلية، وقد توصلت الدراسة إلى أهم محددات رصيد الحساب الجاري في مصر.
- **دراسة فتحي خليل الخضراوي (1987)²²**، هدفت إلى عرض الإطار النظري للعلاقة بين الاختلالات النقدية واختلالات ميزان المدفوعات من خلال دراسة العلاقة بين فائض السيولة المحلية وعجز ميزان المدفوعات في الدول النامية غير النفطية للفترة 1968-1973، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية تنفرد بها الدول النامية غير النفطية دون الدول النامية النفطية والدول الصناعية مؤداها أن فائض السيولة المحلية بهذه الدول وتزايد هو المسؤول عن وجود وتفاقم عجز موازين مدفوعاتها.
- **دراسة Idriss ELABBASSI, Abdelkader ELKHIDER (2007)²³**، تناولت ديناميكية النقد بالمغرب باستعمال معطيات ثلاث أشهر لفترة (1960-2006)، حيث قامت هذه الدراسة بتحليل خاص وإجراء توقعات في إطار النموذج النقدي لميزان المدفوعات بهدف تصحيح الاختلال في الطلب على النقد في المغرب.
- **دراسة Mohamad Ramadhan, Marawa Al-Musallam (2005)²⁴**، حاولت اختبار آثار المرونات في أسعار النفط على أداء ميزان المدفوعات في أربع

¹⁹ عادل محمد أحمد المهدي، محددات الحساب الجاري في موازين مدفوعات بعض الدول العربية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 3، مصر 2000، ص 235-275.

²⁰ طه يونس حمادي، محددات الحساب الجاري لدول الجوار الجغرافي للعراق (1985-2000)، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل، العراق، المجلد الرابع، العدد العاشر، 2008، ص 109-122.

²¹ الطاهرة السيد محمد حمية، محددات عجز الحساب الجاري في مصر، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، العدد الأول، 2008، ص 511-541.

²² فتحي خليل الخضراوي، العلاقة بين فائض السيولة المحلية وعجز ميزان المدفوعات في الدول النامية غير النفطية خلال الفترة (1968-1983)، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت المجلد الخامس عشر، العدد الرابع، 1987، ص 39-74.

²³ Idriss ELABBASSI, Abdelkader ELKHIDER, La demande de monnaie au Maroc: etude theorique et empirique dans le cadre de l'approche monetaire de la balance des paiements, Journal marocain de l'économie et de droit comparé, Faculté des Sciences juridiques, économiques et sociales à Marrakech, Maroc, No 47, 2007, p9-54.

²⁴ Mohamad Ramadhan, Marawa Al-Musallam, Op cit, p7-29.

دول خليجية (الكويت، عمان، السعودية، الامارات) خلال فترة (1970-2001)، كما قامت بتحليل مؤشر نسبة الصادرات النفطية إلى الصادرات الاجمالية. وتوصلت هذه الدراسة لجملة من التوصيات اتجاه الدول محل الدراسة تتعلق أساسا بضرورة اعتماد برامج تصحيحية لاستقرار ميزان مدفوعاتها ضد تقلبات أسعار النفط.

▪ **دراسة Hanan Morsy (2010)**²⁵، هدفت إلى استكشاف المحددات الأساسية لرصيد الحساب الجاري متوسط الأجل لعينة كبيرة من الدول المصدرة للبترول وذلك من خلال استخدام تقنيات قائمة التقييم الديناميكية، وتوصلت هذه الدراسة أن العوامل التي لها تأثير في تحديد رصيد الحساب الجاري للدول المصدرة للبترول تتمثل أساسا في الموازنة العامة للدولة والرصيد البترولي والثروة البترولية وفترة الإعالة وأيضا درجة النضوج في إنتاج البترول.

تختلف دراستنا عن بقية الدراسات السابقة من عدة زوايا:

- المدة الزمنية، شملت الدراسة بيانات عن فترة حديثة (1995-2014)، ومدة طويلة نسبيا 20 سنة. وهو ما يجعلها تتميز عن بقية الدراسات.
- اقتصارها على الحساب الجاري في المملكة العربية السعودية فقط، عكس الدراسات السابقة التي شملت عدة دول، وهو ما يجعل التحليل أكثر تعمقا.
- متغيرات الدراسة، تم اختيار متغيرات متنوعة (أحد عشر متغيراً)، منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو مالي ومنها ما هو نقدي، ومنها ما هو ذو تأثير خارجي، ومنها ما هو ذو تأثير داخلي.

فرضيات الدراسة:

على ضوء العرض السابق لمشكلة البحث، والدراسات السابقة، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية العامة:** وجود علاقة بين رصيد الحساب الجاري وعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد السعودي.
- **الفرضية الخاصة:** وجود متغيرات اقتصادية كلية تؤثر سلبا على رصيد الحساب الجاري السعودي خلال فترة الدراسة.

منهج الدراسة:

سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي، باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث سنقوم باستنباط طبيعة العلاقة بين عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية ورصيد الحساب الجاري السعودي خلال فترة 1995-2014، ومناقشة فرضيات الدراسة، كما اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية المتمثلة في التقارير السنوية لهيئات إقليمية ودولية، ويتعلق الأمر بصندوق النقد العربي (AMF)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

ثانيا: تحليل العوامل المؤثرة في الحساب الجاري للعربية السعودية خلال الفترة (1995-2014): سنحاول تحليل العوامل المؤثرة في الحساب الجاري السعودي خلال فترة الدراسة وفق مايلي:

²⁵ Hanan Morsy, Current Account Determinants For Oil-Exporting Countries, working paper No 511, Economic Research Forum, Cairo, Egypt, 2010, p1-11.

1- خصائص الاقتصاد السعودي:

يمتاز الاقتصاد السعودي بالخصائص التالية²⁶:

- توفر البنية التحتية (طرق برية والسكك الحديدية، والمطارات، والموانئ، ومصادر الطاقة...).
- المكانة الاقتصادية للمملكة في العالم، حيث تحتل المملكة المرتبة 23 ضمن الاقتصاديات الخمسة والعشرين الأكبر عالمياً، والمرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- تمتلك المملكة أكبر سوق حرة في الشرق الأوسط.
- تمتلك المملكة 25% من الاحتياطي العالمي للنفط.
- تمتلك المملكة موارد طبيعية واعدة في مجال التعدين.
- للمملكة موقع جغرافي استراتيجي جعلها منفذ سهلاً لأسواق أوروبا وآسيا وإفريقيا.
- عرف الناتج المحلي الإجمالي خلال العقدين الماضيين نمو كبيراً بسبب ارتفاع أسعار النفط من جهة، ومن جهة أخرى بسبب نمو الناتج المحلي غير النفطي.
- ثبات سعر صرف الريال بسبب ارتباط الريال بالدولار الأمريكي، كما لا يوجد قيود مفروضة على الصرف والتحويل بالعملة الأجنبية وتحويل رؤوس الأموال والأرباح للخارج.
- شهدت المملكة معدلات تضخم منخفضة خلال العقدين الماضيين.

2- تطور رصيد الحساب الجاري السعودي خلال الفترة (2005-2014):

نتناول في هذا العنصر تطور رصيد الحساب الجاري خلال الفترة محل الدراسة بتحليل الجدول رقم (01) وفق ما يلي:

جدول رقم (01) يوضح تطور رصيد الحساب في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2014-1995)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الحساب الجاري	السنوات	الحساب الجاري
1995	5.325	2005	90
1996	0.680	2006	99
1997	0.256	2007	93.3
1998	13.15-	2008	132.3
1999	0.411	2009	20.9
2000	14.317	2010	66.7
2001	9.353	2011	158.5
2002	11.873	2012	164.7
2003	29.661	2013	135.4
2004	51.490	*2014	76.9

(*) بيانات أولية

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للفترة 1995-2014 م.

²⁶ يونس أمجد سالم القويدر، أمجد سالم قويدر لطيفة، الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثرها على الاقتصاد السعودي: دراسة تحليلية للفترة (1994-2008)، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، المجلد 1 العدد 52، سنة 2014، ص 186-193.

يعد الميزان الجاري أو الحساب الجاري السعودي خلال فترة الدراسة (1995-2014م)، الميزان الوحيد من بقية أرصدة ميزان المدفوعات الأخرى الذي حقق فائضا طوال فترة الدراسة بلغ أقصاه سنة 2012م بأكثر من 164 مليار دولار، بفضل صادرات النفط الناتجة ارتفاع أسعار النفط، أما أدنى رصيد للميزان الجاري ف سجل سنة 1998 برصيد سالب بعد الأزمة المالية التي اجتاحت آسيا سنة 1997م واثرت على غالبية الاقتصاديات الدولية، ثم بدأت أسعار النفط بعد ذلك في الارتفاع خلال عام 1998 بعد تراجع كبير في أسعار النفط وصلت مستوى 12 دولارًا لفترة طويلة من الزمن. أما أهم مصادر العملات الأجنبية للمملكة خلال فترة الدراسة، فتتمثل في الصادرات النفطية ودخل الاستثمارات الوطنية بالخارج ، في حين نجد أهم مدفوعات المملكة خلال فترة الدراسة تتشكل من الواردات الاجمالية السلعية منها والخدمية، إلى جانب تحويلات العمالة الوافدة إلى بلدانهم ومساعدات المملكة الدولية.

سنحاول تحليل العوامل المؤثرة على رصيد الحساب الجاري في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1995-2014)، وفق متغيرات عديدة قد تؤثر إيجابا أو سلبا على رصيد الحساب الجاري وتتوزع بين متغيرات اقتصادية (نسبة متوسط دخل الفرد إلى الناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو الاقتصادي، نسبة الاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة)، ومتغيرات ذات الطبيعة المالية (نسبة رصيد الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي)، والبعض الآخر ذات الطبيعة النقدية (معدل التضخم، معدل نمو السيولة المحلية)، كما تم استخدام متغيرات ذات التوجه الخارجي (درجة الانفتاح الخارجي، نسبة إجمالي الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة إجمالي الواردات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي ، نسبة الاحتياطات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي).

3- الإطار النظري للنموذج:

يتناول هذا العنصر من الدراسة توصيف وتفسير العلاقة النظرية بين رصيد الحساب الجاري والعوامل المؤثرة فيه للوصول إلى بناء نموذج انحدار خطي متعدد. إن غالبية العلاقات التي تقدمها النظرية الاقتصادية، يمكن صياغتها في صورة نماذج رياضية تقدر من واقع البيانات الفعلية، وهو ما يمكن من وضع تنبؤات على الآثار الكمية على أحد المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تترتب على التغير في أحد أو بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وحيث أن أغلب المتغيرات الاقتصادية قابلة للقياس الكمي مثل السعر، الدخل... إلخ، فإنه يمكن استخدام الأسلوب الرياضي في شرح العلاقات الاتجاهية كما تحددها النظرية الاقتصادية بين هذه المتغيرات²⁷. وفيما يلي النموذج القياسي للعوامل المؤثرة في رصيد الحساب الجاري:

$$Y_i = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + \beta_6 X_6 + \beta_7 X_7 + \beta_8 X_8 + \beta_9 X_9 + \beta_{10} X_{10} + \beta_{11} X_{11} + u_i$$

حيث أن:

المتغير التابع:

$$Y_i = \text{نسبة رصيد الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة}$$

²⁷ شيعي محمد، طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص 13.

المتغيرات المستقلة:

- X_1 = نسبة الاحتياطات الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة
- X_2 = نسبة رصيد الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة
- X_3 = نسبة إجمالي الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة
- X_4 = نسبة إجمالي الواردات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة
- X_5 = درجة الانفتاح الخارجي (الانكشاف الخارجي) خلال فترة الدراسة
- X_6 = نسبة متوسط دخل الفرد إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة
- X_7 = معدل التضخم خلال فترة الدراسة
- X_8 = معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة
- X_9 = نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة
- X_{10} = نسبة الاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة
- X_{11} = معدل نمو السيولة المحلية خلال فترة الدراسة
- α : معامل التقاطع أو الحد الثابت

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6, \beta_7, \beta_8, \beta_9, \beta_{10}, \beta_{11}$ معاملات المتغيرات المستقلة
 $t = 1, \dots, 20$ سنوات الدراسة

μ_i الخطأ العشوائي للنموذج، حيث قيم الخطأ العشوائي مستقلة عن جميع قيم المتغيرات المستقلة

في حالة الانحدار المتعدد، ليس المطلوب فقط ضمان أن β_i أو أن تأثير X_{it} على Y_i ، يمكن عزله عن الحد الثابت α ، ولكن أيضا يمكن عزله عن تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى كافة²⁸.

4- الإطار التحليلي للنموذج:

باستخدام بيانات سنوية عن المتغيرات المذكورة المجمعة من مصادر مختلفة (صندوق النقد العربي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية....) للفترة (1995-2014)، فقد تطلب الأمر اجراء بعض العمليات لتكون المتغيرات المستخدمة منسجة، وبناء عليه تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS في الحصول على نتائج تقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد.

توضح نتائج الدراسة أن درجة الارتباط بين المتغيرات وفق مايلي:

وجود علاقة طردية وعكسية بالنسبة لمعامل بيرسون بين كل متغيرات الدراسة وتتراوح درجة الارتباط بين القوي والمتوسط، حيث نعتبر الارتباط قوي عندما يكون R أكبر من 50%، ومتوسط عندما يكون R في حدود 30%، وضعيف عندما يكون R في حدود 10%²⁹.

- وجود علاقة عكسية بين رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج Y_i وإجمالي الواردات السلعية كنسبة من الناتج Y_i (0.329)، بمعنى أن أي زيادة في إجمالي الواردات السلعية تؤدي إلى زيادة العجز في الحساب الجاري.
- وجود علاقة عكسية بين رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج Y_i ومتوسط دخل الفرد كنسبة من الناتج Y_i (0.403)، بمعنى أن أي زيادة في متوسط دخل الفرد

²⁸ هاري كليجيان، والاس اوتس، ترجمة المرسي السيد حجازي، عبد القادر محمد عطية، مقدمة في الاقتصاد القياسي: المبادئ والتطبيقات، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، 2001، ص 204.

²⁹ <http://spss.espaceweb.usherbrooke.ca/pages/stat-inferentielles/correlation.php>.

يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات الوطنية والأجنبية مما يؤدي إلى زيادة الاستيراد الذي بدوره يؤدي إلى زيادة العجز في الحساب الجاري.

- وجود **علاقة طردية** بين بقية المتغيرات المستقلة (الاحتياطات الأجنبية 0.598، رصيد الموازنة العامة 0.931، إجمالي الصادرات السلعية 0.948، الانفتاح الخارجي 0.903، معدل التضخم 0.422، معدل النمو الاقتصادي 0.755، إجمالي الاستثمار 0.297، الاستثمارات الأجنبية الداخلة 0.528، السيولة المحلية 0.788) والناتج Y_i ، بمعنى أن أي زيادة في الاحتياطي الأجنبي، أو رصيد الموازنة العامة، أو إجمالي الصادرات السلعية، أو درجة الانفتاح على الاقتصاديات الدولية، أو معدل التضخم، أو معدل النمو الاقتصادي، أو إجمالي الاستثمار، أو الاستثمارات الأجنبية الداخلة، أو السيولة المحلية المعبر عنها بعرض النقود بكل مكوناته، يؤدي إلى زيادة الفائض في الحساب الجاري. وفيما يلي جدول ملخص لطبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع:

جدول رقم (02) يوضح ملخص لطبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

طبيعة العلاقة	المتغيرات	نسبة العلاقة	درجة العلاقة
علاقة عكسية	إجمالي الواردات السلعية	32.9%	متوسطة
	متوسط دخل الفرد	40.3%	
علاقة طردية	الاحتياطات الأجنبية	59.8%	قوية
	رصيد الموازنة العامة	93.1%	
	إجمالي الصادرات السلعية	94.8%	
	الانفتاح الخارجي	90.3%	
	معدل النمو الاقتصادي	75.5%	
	الاستثمارات الأجنبية الداخلة	52.8%	
	السيولة المحلية	78.8%	
	معدل التضخم	42.2%	
	إجمالي الاستثمار	29.7%	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحث طبقاً لنتائج البرنامج الإحصائي SPSS

- بالنسبة **للعلاقة بين المتغيرات المستقلة بعضها مع بعض** يتضح من الملحق رقم (02) وجود علاقة عكسية بين الكثير من المتغيرات المستقلة وأيضاً علاقة طردية بين متغيرات أخرى، أما بالنسبة لدرجة الارتباط فإنها تتراوح بين القوي والمتوسط والضعيف.
- وجود **علاقات خطية** بين رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج Y_i (المتغير التابع) ونسبة الاحتياطات الخارجية ونسبة رصيد الموازنة العامة ونسبة إجمالي الصادرات السلعية ودرجة الانفتاح الخارجي ونسبة متوسط دخل الفرد ومعدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي ونسبة الاستثمارات الأجنبية الداخلية ومعدل نمو السيولة المحلية (المتغيرات المستقلة)، وهو ما يعني أن نسبة التغير في المتغيرات المستقلة تقترب بدرجة كبيرة من نسبة التغير في المتغير التابع، وهو ما يفسر درجة معنوية أقل من 5%، وبالتالي مستوى ثقة عالي جداً بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع يتجاوز 95% . فضلاً عن وجود علاقات خطية بين المتغيرات المستقلة مع بعضها البعض.

- يلاحظ أن العلاقات السالفة الذكر جاءت متوافقة مع منطق النظرية الاقتصادية باستثناء نسبة متوسط دخل الفرد (الذي يعد من المؤشرات التي تعكس مرحلة التنمية في البلد) التي جاءت بإشارة سالبة.

جدول رقم (03) يوضح ملخص نموذج العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع محل الدراسة

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.990a	.980	.958	2.392

المصدر: نتائج الدراسة المستخلصة من البرنامج الإحصائي SPSS

يتبين من جدول رقم (03) المتضمن ملخص لنموذج العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع محل الدراسة أن النموذج ككل يظهر:

- وجود علاقة ارتباط طردية قوية بمقدار 99% بين نسبة رصيد الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي والعوامل المؤثر فيه وهذا ما يوضحه معامل الارتباط، الذي يقيس متانة العلاقة بين متغيرين وأكثر.
- أظهرت نتائج التحليل أن معامل التحديد R^2 يساوي 98% بمعنى أن معادلة الانحدار تفسر العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بنسبة 98% تقريباً كونه يأخذ بالاعتبار جميع المتغيرات الداخلة فيه، وهي نسبة جدا معتبرة.

جدول ANOVA رقم (04) يختبر معنوية النموذج ككل

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	2530.689	10	253.069	44.240	.000b
Residual	51.483	9	5.720		
Total	2582.172	19			

المصدر: نتائج الدراسة المستخلصة من البرنامج الإحصائي SPSS

يظهر جدول ANOVA الذي يختبر معنوية النموذج ككل:

- أن معنوية النموذج تساوي الصفر، أي أقل من 0.05 والتي تدل على ملاءمة النموذج للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وبالتالي تؤول النتائج إلى قبول الفرض البديل ورفض فرض العدم، من خلال إثبات العلاقة في النموذج ككل وتأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.
- تشير القيمة المقبولة من قيمة الاختبار ($F=44.240$) أن نموذج الانحدار الخطي المتعدد يفسر بهذا المقدار البيانات ومقارنتها بالاختلافات العشوائية.

توصلت الدراسة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، للبيانات المجمعة من مصادر إقليمية ودولية أن المتغير المستقل نسبة إجمالي الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي (المتغير الأكثر تأثير على رصيد الحساب الجاري في الاقتصاد السعودي في الفترة محل الدراسة 1995-2014 التي شهدت ارتفاع كبير في أسعار النفط) ذا معنوية من الناحية الإحصائية وحسب اختبار t عند مستوى معنوية أقل

من 5% ($P \leq 0.05$) ، في حين أن المتغيرات الأخرى غير معنوية وليس لها تأثير معنوي في نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

جدول رقم (05) يوضح المتغيرات المستبعدة

Model	Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics
					Tolerance
1	درجة الانفتاح الخارج ي (X ₅)	.b	0.00	0.00	0.00

المصدر: نتائج الدراسة المستخلصة من البرنامج الإحصائي SPSS

إن المتمعن في الجدول رقم (05) المتعلق بالمتغيرات المستبعدة، يلاحظ أن المتغير المستقل المستبعد هو درجة الانفتاح الخارجي ومعامل ارتباطه هو 0.00 ومستوى الدلالة sig0.00 وهي دلالة إحصائية، ومعامل الارتباط الجزئي 0.00 والمعيارية (الخطية) قيمتها 0.00، والذي يمكن تفسيره اقتصادياً بتمائل المتغير المستقل (درجة الانفتاح الخارجي) مع متغيرات أخرى داخل النموذج، ويتعلق الأمر بنسبة إجمالي الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة إجمالي الواردات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

فيما يلي نموذج الانحدار الخطي المتعدد بعد التعويض:

$$Y_i = -32.960 - 0.212X_1 + 0.297X_2 + 0.929X_3 + 0.086X_4 - 0.059X_6 - 0.217X_7 - 0.039X_8 + 0.242X_9 - 0.096X_{10} + 0.070X_{11} + u_i$$

5- آفاق الاقتصاد السعودي على ضوء رؤية 2030:

بعد أن تناولنا مدى تأثير عدد من العوامل على رصيد الحساب الجاري السعودي، سنحاول في هذا العنصر استشراف آفاق الاقتصاد السعودي فيما يتعلق بالمجالات ذات الصلة بموضوع الدراسة على ضوء رؤية 2030 وفق مايلي³⁰:

- رفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من 20 % إلى 35%.
- رفع قيمة أصول صندوق الاستثمارات العامة من 600 مليار ريال إلى ما يزيد عن 7 تريليونات ريال سعودي.
- نقل الاقتصاد السعودي من المركز 25 في مؤشر التنافسية العالمي إلى أحد المراكز العشرة الأولى في العالم.
- زيادة نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية في إجمالي الناتج المحلي من 3.5% إلى 5.7%.
- الوصول بمساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي من 40% على 65%.
- رفع نسبة الصادرات غير النفطية من 16% إلى 50% في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.
- رفع الإيرادات الحكومية غير النفطية من 163 مليار ريال إلى 1 تريليون ريال سنوياً.

³⁰ <http://vision2030.gov.sa/>

الخلاصة:

اشتمل بحثنا على تقدير تأثير عدد من العوامل الاقتصادية على رصيد الحساب الجاري في المملكة العربية السعودية خلال فترة 1995-2014. وقد تناولنا تقدير أثر كل من الاحتياطات الخارجية، ورصيد الموازنة العامة، وإجمالي الصادرات، وإجمالي الواردات، ودرجة الانفتاح الخارجي، ومتوسط دخل الفرد، ومعدل التضخم، والنمو الاقتصادي، وإجمالي الاستثمار، والاستثمارات الأجنبية الداخلة، والسيولة المحلية. وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- يتميز الاقتصاد السعودي بالأحادية في الإنتاج والتصدير معا (يشكل النفط أكثر من 90% من إجمالي الصادرات السلعية للمملكة)، وهو ما يجعل رصيد الحساب الجاري ومن خلاله رصيد ميزان المدفوعات يتأثر بشكل كبير بأسعار البترول.
- يتكون الحساب الجاري السعودي من كافة المعاملات الاقتصادية (عدا المعاملات المدرجة في البنود المالية) التي تتضمن قيما اقتصادية وتقع بين جهات مقيمة وجهات أخرى غير مقيمة، حيث يعد الحساب الجاري الحساب الوحيد من ضمن بقية حسابات ميزان المدفوعات الأخرى الذي حقق فائضا طوال فترة الدراسة في ظل أسعار النفط السائدة في تلك الفترة (تجاوزت 100 دولار للبرميل)، فتمثل الصادرات النفطية إلى جانب دخل الاستثمارات أهم مصادر العملات الأجنبية للمملكة، في حين تشكل الواردات الاجمالية السلعية منها والخدمية ، إلى جانب تحويلات العمالة الوافدة ومساعدات المملكة للخارج أهم مدفوعات المملكة خلال فترة الدراسة.
- وجود متغيرات مستقلة لها تأثير سلبي على رصيد الحساب الجاري، ويتعلق الأمر بإجمالي الواردات السلعية كنسبة من الناتج Y_i ومتوسط دخل الفرد كنسبة من الناتج Y_i ، حيث تتراوح درجة الارتباط بين 30% و 40%.
- وجود متغيرات مستقلة لها تأثير إيجابي على رصيد الحساب الجاري، ويتعلق الأمر بباقي المتغيرات المستقلة الأخرى، (ادناه إجمالي الاستثمار ومعدل التضخم، وأقصاه إجمالي الصادرات السلعية ورصيد الموازنة العامة)، حيث تتراوح درجة الارتباط بين 30% و 95%.
- نسجل معنوية النموذج ككل والتي تساوي الصفر، أي أقل من 0.05 مما يدل على ملائمة نموذج الدراسة للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.
- يرتقب أن يتغير هيكل الحساب الجاري السعودي من حيث درجة التنوع السلعي (الانتقال من الأحادية في التصدير إلى التعددية في التصدير سلعا وخدمات)، حيث يتوقع أن تنتقل نسبة الصادرات غير النفطية من 16% إلى 50% في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، وفقا لرؤية المملكة 2030.

الملاحق:

ملحق رقم (01): يوضح نسب المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للحساب الجاري للمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1995-2014)

السنوات	Y	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9	X10	X11
1995	-4.2	6.05	-5.73	35.03	-18	53	4.81	4.87	0.2	19.8	0.41	2.92
1996	0.5	9.08	-3.62	38.4	-16.1	54.5	4.59	1.22	3.38	18.1	0.04	7.68
1997	0.2	9.02	-2.87	36.71	-16	52.7	4.44	0.06	2.59	18.3	0.03	5.22
1998	-10.2	9.74	-10.1	26.53	-18.9	45.4	4.26	-0.37	2.83	18.7	0.06	3.7
1999	0.3	10.6	-6.03	31.41	-16	47.4	4.05	-1.33	-0.75	17.6	0.08	6.77
2000	7.6	10.4	4.46	41	-14.7	55.7	4.17	-1.12	4.86	18.7	0.1	4.35
2001	5.1	9.61	-3.93	37.04	-15.6	52.7	4.78	-1.12	0.55	18.9	0.28	6.57
2002	6.3	10.9	-2.9	38.33	-15.7	54	4.66	0.25	0.13	19.7	0.24	14.7
2003	13.1	10.5	4.47	43.34	-15.8	59.1	4.55	0.61	7.66	19.8	0.36	6.93
2004	20.5	10.9	11.4	50.22	-16.3	66.5	4.43	0.52	9.25	18.1	0.78	18.84
2005	28.5	49.2	18.4	57.26	-17.3	74.6	4.33	0.48	7.26	18.2	3.84	11.61
2006	27.8	64.2	21	59.93	-18.1	78.1	4.22	2.21	5.58	18.9	5.2	19.31
2007	24.3	79.4	12.2	60.61	-21.5	82.1	4.01	4.17	5.99	21.4	6.32	19.55
2008	28.2	92.9	32.6	65.82	-21	86.8	3.88	9.87	8.43	22	8.28	17.6
2009	7.2	109	2.2	50.36	-21.8	72.2	3.75	5.06	1.83	24.9	9.68	10.74
2010	12.7	84.4	4.4	47.67	-18.5	66.2	3.63	5.34	7.43	30.7	5.55	5
2011	23.7	81.2	11.6	54.47	-17.9	72.4	3.52	5.83	8.87	26.8	2.44	13.25
2012	22.4	89.4	13.6	52.91	-19.3	72.2	3.43	2.89	5.81	26.3	1.66	13.91
2013	18.2	97.4	7.9	50.5	-20.6	71.1	3.33	3.51	3.95	27.2	1.19	10.86
2014	10.2	97.3	2.4	45.49	-21.1	66.6	3.25	2.58	3.6	26.7	1.06	11.92

المصدر: من تجميع الباحث طبقاً لمصادر وطنية ودولية للفترة (1995-2014).

المراجع

- Mohamad Ramadhan, Marawa Al-Musallam, Analysis Of the GCC Balances Of Payments Performance, Kuwait Economic Journal, No. XVIII, Ninth year, 2005.
- صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، واشنطن 2009، ص7.
- Ismail Ould Klalef, La Balance Des Paiements, Law Journal, XXIX Volume, Maroc, Mars 2015, p107.
- سلطة النقد الفلسطينية، تقرير استدامة الحساب الجاري، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله، فلسطين، تموز 2015، ص 01
- بول آ. سامويلسون، وآخرون، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة أسامه الدباغ، الاقتصاد، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة عشر، عمان، الأردن، 2006، ص 777.
- محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2015، ص 141.
- قريشي محمد الجموعي، أهمية السيولة النقدية وأهمية القطاع المصرفي للاقتصاد، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد التاسع، سنة 2011، ص 265.
- صندوق النقد العربي، نشرية الإحصائيات الاقتصادية لدول العربية، 2015م، ص 309.

جعفر عبد الرحمن يس الدرديري وخالد حسن البيلي، أثر حساب العمليات غير المنظورة على الحساب الجاري والموقف الكلي لميزان المدفوعات: دراسة حالة السودان خلال الفترة (2000-2009)، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد 13، العدد 13، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2012، ص 70-88.